المبحث الأول : التنمية الزراعية فى الدول الإسلامية

١- مقدمة:

إن الهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو تحليل مشاكل التنمية الزراعية، والأمن الزراعى في الدول الإسلامية، وتقديم عدد من المقترحات من خلال إظهار أهمية المشاركات الزراعية، ومحاولة إضافة عقودات المشاركات الزراعية كإضافة لصيغ الاستثمار الإسلامى وتطبيقاته من خلال المصارف الإسلامية.

٢- النمو الزراعى:

تتسم العلاقة القائمة بين النمو الزراعى، والأمن الغذائى بأنها علاقة معقدة. ويعتبر تنشيط النمو في الدخل هو الشرط الأساسى اللازم من أجل وضع خطة فعالة للأمن الغذائى. وسوف تظل الزراعة فى معظم الدول الإسلامية المصدر الرئيسى للنمو في الإمدادات الغذائية وتوليد الدخل. كما توفر الزراعة أسباب العيش للغالبية (١) من السكان فى الدول الإسلامية ومصدر الغذاء الأساسى لهم. ومن شأن الإنتاج الواعى والمتضافر للسياسات المساندة والبرامج التنفيذية فى مجال الأمن الغذائى أن ينشط النمو الاقتصادي، والأمر المطلوب هنا هو اعتماد وتنفيذ استراتيجية محكمة للإنتاج الغذائى والزراعى من أجل تحسين البيئة الخارجية لعملية التكثيف الزراعى، بغية توليد دخل حقيقى أفضل وموزع بصورة عادلة.

إن سوء أداء القطاع الزراعى يعود إلى حد كبير، إلى عدد من العوامل من ضمنها:

(أ) وجود بيئة سياسية غير مواتية نسبياً حالت دون حفز المزارعين على زيادة الإنتاج، (ب) انخفاض المستوى التكنولوجى، (ج) انخفاض مستوى الاستخدام للمدخلات الحديثة، (د) رداءة الخدمات، (هـ) الأخطار الطبيعية،

---

(١) د. عبدالهادى النجار: المشكلة الزراعية فى الاقتصاد المصرى/ بحث منشور فى موتمر كلية التجارة – جامعة المنصورة ١٩٨٧.

(و) التوزيع السيئ للموارد على القطاع الزراعى. وقد ساهمت هذه العوامل، وعوامل أخرى غيرها، في انخفاض المحاصيل وأفضت إلى تردى متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائى الذى لم يعد يكفى للوفاء بالمتطلبات المتنامية للسكان الآخذين فى التزايد، ويضاف إلى ذلك كله الآثار السلبية التى نجمت عن حالات الجفاف والفيضانات المتكررة في عدد من الدول الأعضاء. ومما لاشك فيه أن صغار المزارعين الذين يحتلون مكاناً استراتيجياً وينتجون جل الغذاء الأساسى فى هذه البلدان كانوا عرضة للإهمال وعدم الاهتمام، ولهذا فإن العناصر التالية تحتل أهمية مركزية فى أى خطة عمل تهدف إلى زيادة النمو الزراعى:

(أ) تحسين البيئة السياسية بما يوفر قدراً أكبر من الحوافز للمزارعين بهدف زيادة الإنتاج الغذائى للاستهلاك والتصدير.

(ب) تحسين مقدرة مراكز البحوث الزراعية على القيام ببحوث ذات وجهة عملية أكبر، وتحسين تدفق التكنولوجيا إلى المزارعين وتيسير الوصول بشكل يعول عليه إلى مجموعة من الخدمات كالائتمانات والمدخلات الزراعية الحديثة.

(ج) تحسين البنية الأساسية الريفية وشبكة النقل.

٣- أبعاد مشكلة الأمن الغذائى فى الدول الإسلامية:

تتفاوت مشاكل الأمن الغذائى فى الدول الأعضاء بالمنظمة من حيث طبيعتها وكثافتها(١) ولكنها تظل مع ذلك مثار قلق كبير ولهذا فإن الحكومات لا تكف عن السعى الدؤوب لإيجاد الحلول لتلك المشاكل حيث إن تحقيق الأمن الغذائى يمثل هدفاً رئيسياً فى الخطط الإنمائية لتلك الدول.

لقد جرى ويجرى وضع عدد كبير من الدراسات بشأن الأمن الغذائى

---

(١) التقرير السنوى الثامن للمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب عام ١٤١٠هـ (١٩٨٩-١٩٩٠م).

والإجراءات الواجب اتخاذها فى هذا المجال. ومع ذلك لاتزال المشاكل المتصلة بهذا الموضوع تمثل تحديات كبيرة عن طريق البحث عن حلول ثابتة وأكثر فعالية، وتظل الكثير من الدول عرضة للتأثر بالتقلبات الكبيرة فى الإنتاج الغذائى وتوافره، وتعانى الملايين من السكان فى هذه الدول - ولاسيما أقلها نمواً - من النقص المزمن في الأمن الغذائى، وهناك أعداد متزايدة عرضة للتأثر بهذه المشكلة. وفضلاً عن ذلك، فإن أعداداً كبيرة من السكان فى المناطق الريفية والحضرية، فى كثير من البلدان لاتزال تعانى من سوء التغذية، بينما هناك أعداد أكبر مهددة بهذا الخطر، وتكاد تكون الدول الإسلامية كلها مستوردة للغذاء، وكثير منها تتلقى معونات غذائية تتكون أساساً من الحبوب ولاسيما القمح. وفضلاً عن ذلك، فإن الاختلالات الكبيرة- داخلياً وخارجياً- فى الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول تخلق عقبات كبيرة أمام وضع خطط عمل فعالة للأمن الغذائى، وحتى فى الدول ذات النمو الإيجابي والفائض الغذائى تظل الملايين من السكان تعاني من سوء التغذية، ولاسيما الفئات العاطلة عن العمل فى المدن والعمال الزراعيين الذين لايملكون الأراضى والمعدمين. لذا فإنه من الأهمية بمكان أن يوجه الاهتمام إلى ما هو أبعد من اعتبارات النمو الاقتصادى.

إن انعدام الأمن الغذائى غالباً ما يكون ناتجاً عن التدهور الاقتصادى العام ويتعذر حله بصورة ناجحة باتخاذ تدابير طارئة. ومن المهم للغاية فهم الأسباب الأساسية لهذه المشكلة وتحديد الجماعات المحرومة من الأمن الغذائى حتى يتسنى وضع برامج مناسبة لتوفير هذا الأمن.

٤- تعريف الأمن الغذائى والطرق المقترحة لحل هذه المشكلة:

إن فكرة الأمن الغذائى فكرة قيمة جداً. وكان ارتقاء النبى يوسف عليه السلام إلى منصب رفيع بسبب أفكاره واستراتيجياته المبتكرة فى إدارة المخزون الاحتياطى من القمح. كما يتحدث القرآن العظيم عن إطعام قريش

من الجوع وتأمينها من الخوف.

لقد ظهرت المخاوف في الفترة الأخيرة إزاء الأمن الغذائى بسبب حالة الجفاف التى سادت في منطقة الساحل الإفريقى خلال الفترة ١٩٧٣ م- ١٩٧٥م، والتى دفعت منظمة الأغذية والزراعة إلى عقد مؤتمر للغذاء العالمي، بهدف تركيز الاهتمام الدولى على الحاجة إلى الحد من التقلبات الكبيرة في توافر الغذاء فى البلدان التى تتعرض لانعدام الأمن الغذائى.

وقد ركزت برامج وكالات المعونة على تكوين مخزونات احتياطية صغيرة من الحبوب الغذائية الأساسية بهدف استخدامها على المدى القريب فى الحماية من العجز في الحصول عليها، وجزء من برنامج لتكوين مخزونات احتياطية دولية.

واتسع نطاق التركيز فيما بعد فشمل البنية الأساسية وتحسين إدارة المخزونات وتعزيز النقل الداخلى وتحسين نظم التسويق والمعلومات فى البلدان المتلقية للمعونة. وجرى توجيه الانتباه منذ عام ١٩٨٠ إلى إنشاء وإدارة مخزونات احتياطية وإقليمية وشبه إقليمية، وهكذا اتسع مفهوم الأمن الغذائى فأصبح يعرف الآن بأنه توفير الغذاء بصورة مناسبة لكل قطاعات السكان في كل الأوقات. ولهذا فإن تحسين الأمن الغذائى يستدعى تأمين توافر الغذاء المطلوب لضمان الحياة الصحية وتمكين الأسر من الحصول على الغذاء عن طريق الإنتاج أو المقايضة. إن هذا المفهوم الموسع يميز بين الانعدام المؤقت والمزمن للأمن الغذائى، ويبين أن الجوع وسوء التغذية هما في الغالب من مشاكل الفقر بمقدار كونهما من مشاكل نقص الغذاء. لذا فلم يصبح التركيز حالياً على الانعدام المؤقت للأمن الغذائى فحسب، ولكن أيضاً على الانعدام المزمن أو الهيكلى للأمن الغذائى، مما ينطوى على مجموعة واسعة من القضايا.

٥- سياسيات الأمن الغذائى:

إن تحسين الأمن الغذائى يتطلب اتخاذ إجراءات لزيادة إمدادات الغذاء وتوليد الدخل من قبل المجموعات الفقيرة نسبياً من السكان. ومن ضمن الأولويات فى هذا المجال تأمين الوصول إلى الموارد، وتأمين ملكية الأراضى، وتوفير المناخ لسياسة اقتصادية تشجع على زيادة الإنتاج والمدخلات والخدمات وتحسين التكنولوجيا، ولابد من أن يقوم التخطيط للأمن الغذائى على تحديد المجموعات المحرومة منه (حرماناً مؤقتاً أو مزمناً)، واستحداث إجراءات جيدة التكلفة للتخفيف من حالة انعدام الأمن الغذائى. وهذه الإجراءات مطلوبة فى مجالات الإنتاج والتسويق والاستهلاك وإن كانت كلها مترابطة فى أغلب الأحيان. ولابد أن تختلف سياسات الإنتاج الفعالة فى تخفيض النقص عن السياسات المطلوبة لتخفيض النقص المؤقت. أما جودة التكلفة فهى قضية هامة في مجال الإنتاج، ولابد من تنظيم عملية التسويق بحيث توفر الحوافز للمزارعين، كما أن تخطيط إجراءات التدخل فى السوق لابد أن يستهدف التوزيع العادل للأرباح والخسائر وأن يأخذ فى الحسبان الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للأمن الغذائى.

٦- التدابير المطلوبة لتوفير الأمن الغذائى:

إن الدور الحيوى الذي يؤديه أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة فى نظم الإنتاج يؤثر على الأمن الغذائى. ومن هذه الآثار انخفاض الغلة والاستخدام المحدود للوسائل الزراعية الحديثة، والتجاوب البطئ مع الظروف الموسمية المتغيرة، وتغلب طابع الكفاف على الطلب من الحبوب وأثر ذلك على إمدادات السوق، وأجهزة التسويق التى عليها التعامل مع شتى الإمدادات ونظم التخزين المتناثرة على مستوى الزراعة. ومن الضرورى تحسين هياكل التسويق فى القطاعين العام والخاص وقنوات التسويق وتحديثها بصورة كبيرة. كما يتعين أن تسعى السياسات إلى تحقيق توازنات إقليمية وانتظام

وجودة التدفق الداخلى من الحبوب المحلية. ولابد من وضع سياسات خاصة للأمن الغذائى للمجموعات المهددة من السكان. كما ينبغى تنفيذ سياسات محددة بهدف التقليل من الاعتماد المتزايد على القمح المستورد. ولابد أيضاً من تكوين احتياطى وطنى من الغذاء كجزء لايتجزأ من السياسات الخاصة بالأمن الغذائي.(١) وهناك حاجة لتكوين مخزون للطوارئ لمواجهة التقلبات غير المنظورة التى تطرأ من سنة لأخرى على العرض والطلب فى الفترة السابقة على وصول الإمدادات الغذائية البديلة. والهدف من إنشاء مخزون لتثبيت الأسعار هو الحيلولة دون ارتفاع الأسعار للستهلك بصورة كبيرة، وذلك بشراء الحبوب في موسم الحصاد كل سنة بأسعار محددة وبيعها خلال المواسم الضعيفة قبل موسم الحصاد التالى. وهناك مشاكل فيما يتصل بحجم المخزونات وتكلفتها وإدارتها وبيعها. ويمكن حل هذه المشكلة بالطرق التالية:

أ- إنشاء قاعدة فعالة من مرافق النقل لخدمة الأمن الغذائى تشمل الطرق وخطوط السكك الحديدية والموانئ.

ب- إنشاء مؤسسات متخصصة فى الأمن الغذائى.

ج- وضع نظم للمعلومات الغذائية وللإنذار المبكر.

٧- المعونات الغذائية:

تظل المعلومات الغذائية عنصراً أساسياً فى مساعدات التنمية ولابد من استعمالها بتعقل لتنشيط الإنتاج. ومن الواضح أن المعونات الغذائية تلعب دوراً مهماً في التخفيف من وطأة النقص فى الغذاء، بالإضافة إلى كونها أحد الموارد الرأسمالية. ومع ذلك يمكن أن تتسبب هذه المعونات فى إحداث اختلالات بأنماط الاستهلاك وبالاقتصاد الوطنى. ولابد والحال هكذا من

---

(١) أبحاث دورة تقويم المشاريع الزراعية الخرطوم (السودان) ١٤١٠هـ ٢١ سبتمبر ١٩٨٩م.

تحقيق توازن حكيم لتخفيض هذا الاختلال تلتزم بموجبه الدول المانحة بشروط معينة، فيما يتعلق بانتظام تدفق المعونات الغذائية على المدى البعيد وبكميات كافية ، وفيما يتعلق أيضاً باستخدام هذه المعونات. ولابد أن تمنح الدول المستفيدة الأولوية للتنمية الزراعية وتوزيع الموارد الرأسمالية بصورة عادلة لصالح القوة العاملة برمتها من أجل تنشيط النمو الاقتصادى.

وقد ظلت المعونات الغذائية تستخدم إما في إطار برامج أو فى إطار مشروعات (مستهدفة)، بالإضافة إلى المعونات الغذائية الطارئة. وقد استخدمت هذه المعونات فى الآونة الأخيرة فى دعم الاحتياطى الوطنى من الأغذية وبرامج تثبيت الأسواق. ويتكون الجزء الأكبر من المعونات الغذائية المقدمة إلى البلدان النامية من الحبوب ولاسيما القمح. وقد تم التوصل فى السنوات الأخيرة ومن خلال برامج الغذاء العالمي إلى ترتيبات متعددة الأطراف بشأن هذه المعونات.

٨- تجارة الأغذية:

إن السمة الرئيسية لحالة الحبوب فى معظم الدول الإسلامية هى القلة النسبية لفائض الإنتاج الإجمالى الذى يصل إلى السوق. وهناك عدد من الأساليب تحاول الحكومات بواسطتها السيطرة على الفائض بحيث يتسنى توفيره للمناطق الحضرية. ومن ضمن هذه الأساليب هيئات التسويق شبه الحكومية ووضع قيود على نقل الحبوب من منطقة إلى أخرى. هذا ويسيطر القطاع الخاص على الجزء الأكبر من الموارد الغذائية المسوقة. ومن القضايا الرئيسية فى هذا المجال قضية تحرير تجارة الحبوب، كما أن هناك قضايا أخرى تتصل بأجهزة التسويق وسياسات التخزين، ولاسيما العلاقة بين المخزون التشغيلى والاحتياطى الاستراتيجي. ولابد هنا من دراسة نطاق التجارة البينية على المستوى الإقليمى ومناقشة العوامل الإيجابية والسلبية

المتصلة بالتعاون في مجال التجارة الإقليمية بهدف تحسين نواحى القوة وإزالة نواحى القوة والضعف فيها، وقد تظهر فرص لاستبدال نوع من الحبوب بنوع آخر، آخذين فى الاعتبار أن هناك أنواعاً مفضلة من الحبوب لدى الفئات المختلفة من السكان.

٩- إدارة الاحتياطى الغذائى:

يمثل الاحتياطى الغذائى وإدارته عنصراً مهماً في ترتيب الأمن الغذائى. وقد اعتمدت معظم البلدان سياسات لتكوين مخزونات احتياطية من الحبوب، بل أن بعضها نفذت ذلك فعلاً. ولاتزال المسائل المتصلة بحجم هذه المخزونات وإدارتها تنتظر الحل.

وتعتبر المعلومات بشأن حجم الاحتياطى الغذائى المخزن على كل المستويات، لاسيما مستوى الأسرة، ذات أهمية حيوية في التخطيط للأمن الغذائى. إن صغار المزارعين هم الأكثر تعرضاً للخطر عند حصول نقص في الغذاء. كما أن توفر البيانات عن مرافق التخزين ومدى حجم الخسائر بعد موسم الحصاد يسمحان بصفة عامة باتخاذ مبادرات على المستوى شبه الإقليمى.

١٠- الجماعات المستهدفة من برامج الأمن الغذائى:

يشكل صغار المزارعين الأغلبية السكانية فى الدول الإسلامية. كما أن عدد السكان المشتغلين بالرعى كبير أيضاً وهم، مثل السكان الريفيين، عرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائى. غير أن سوء التغذية على الصعيدين الريفى والحضرى لم يتم تحديده جيداً. وهذه كلها من القضايا الهامة في برامج الأمن الغذائى.

١١- مرافق المعلومات والنقل والاتصالات:

تعتبر نظم المعلومات ونظم الإنذار المبكر من الأدوات الأساسية لوضع

برامج الأمن الغذائى وتنفيذها. ومعظم نظم الإنذار المبكر في الدول الإسلامية فى مراحلها البدائية وتتطلب اهتماماً متواصلاً من حيث تدريب العاملين فيها واستخدام التقنية المحسنة في العلم، هذا إلى جانب استكشاف إمكانيات التعاون بين تلك الدول فى هذا الميدان.

أما مرافق النقل والاتصالات في معظم هذه الدول فهى غير كافية. إن أقصر مسافة بين الموت جوعاً وبين البقاء فى معظم الأحيان وجود طريق جيد. ولكن الطرق التى تصل بين هذه الدول ضعيفة جداً. وهناك بعض التعاون في هذا القطاع على المستوى الإقليمى الفرعى ولكنه غير كاف.

١٢- التخطيط للأمن الغذائى:

تتوزع مسئولية التخطيط للأمن الغذائى غالباً على عدد كبير من الوزارات الحكومية على الصعيدين المركزى والإقليمى. وكثيراً ما تكون السياسات الخاصة بالإنتاج والتسويق والاستهلاك مسئولية موزعة على عدد من الوزارات. وكثيراً ما يتضمن الهيكل المؤسسى عدداً من الثغرات. لذا فإنه من الواضح أن هناك حاجة لإنشاء مركز تنسيق يكون مسئولاً عن تحليل قضايا الإنتاج والتسويق والاستهلاك وحلها معاً.

١٣- كيفية الاستفادة من الخبرات والدراسات الخاصة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائى:

تتضمن الخبرات في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائى عديداً من القضايا نذكر منها ما يلى:

أ- الحاجة إلى تحسين الإحصائيات الزراعية. فوجود نظام متطور من الإحصائيات الزراعية والغذائية أمر أساسى لتخطيط التنمية الزراعية. فضلاً عن أن التخطيط للتجارة الدولية والسلع الزراعية وحل القضايا المرتبطة بالأمن الغذائى يعتمد كله اعتماداً مباشراً على

توفر بيانات دقيقة، وفي الوقت المناسب، بشأن الإنتاج الزراعى والتسويق وأنماط الاستهلاك. إن تخطيط وتنفيذ نظام موثق للمعلومات يتطلب وجود تنظيم كفء وموظفين مهرة، ودعم مستمر للميزانية، وتعاون قوى بين المؤسسات المختلفة التى لها علاقة بالقطاع الزراعى.

ب- تحليل الإنتاج الإقليمى وتقلباته.

جـ- تحسين البيانات بشأن الفائض القابل للتسويق.

د- كفاءة التخزين على مستوى المزارع.

هـ- مؤسسات الأمن الغذائى- مركز التنسيق.

و- تحليل السياسات الخاصة بمخزونات الطوارئ.

ز- تحديد الفئات الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائى.

ح- البيانات الخاصة بالاستهلاك والدراسات الاستقصائية للميزانية الأسرية.

ط- التدخلات في مجال فاعلية التكاليف.

ي- تقدير المبادلات بين الإنتاج والاستهلاك.

ك- قضايا مرتبطة بالإعانات الموجهة.

١٤- نحو استراتيجيات أمن غذائى متكاملة:

بالنظر إلى الحدود العليا التى تمنحها البنوك الإسلامية للدول الإسلامية للتنمية لمسألة الأمن الغذائى، فإنه من الأهمية بمكان أن يعقب ذلك وضع استراتيجية للتنمية توفر إطاراً لدراسة المبادرات والمشروعات في ميدان الأمن الغذائى.

١٥- التعاون على المستويين الإقليمى وشبه الإقليمى:

من الأهمية بمكان أن تستمر الدول في بذل الجهود لتقوية القدرات الوطنية لإنتاج الغذاء وتعزيز الأمن الغذائى. وإلى جانب ذلك فالحاجة قائمة إلى اتخاذ تدابير على المستوى الإقليمى وشبه الإقليمى للتعامل بنجاح مع الاحتياجات المتزايدة من جانب السكان الذين يزداد عددهم باستمرار. وقد أنشأت الدول الأعضاء برامج ومؤسسات على المستويين الإقليمى وشبه الإقليمى إدراكاً منها للحاجة الماسة لإقامة نوع ذى فعالية من التكامل يضم تحت مظلته مصادرها الوطنية والمالية، ونورد بضعة نماذج منها:

- **المنظمة العربية للتنمية:** أنشئت هذه المنظمة لتطوير الدراسات التى من شأنها أن تساعد على الإفادة بشكل أفضل من الثروات الزراعية في المنطقة العربية ودعم التنسيق والتكامل فى القطاع الزراعى. وقد قامت بالعديد من الدراسات القطرية والدراسات المشتركة، غير أن تحويل هذه الدراسات إلى عمل ملموس مازال دون المطلوب. وقد شاركت المنظمة أيضاً فى التدريب وتوزيع المعلومات والقيام بأعمال محدودة على الصعيد التنموى. ولعل من أبرز مساهماتها قيامها بإجراء دراسة مكثفة لبرنامج الأمن الغذائى العربى عام ١٩٨٠ م الذى مايزال فى انتظار من يقوم بوضعه موضع التنفيذ.
- **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادى والاجتماعى:** أنشئ هذا الصندوق كمؤسسة تعنى بالتنمية والمال مع التركيز على أنشطة التنمية المشتركة بما فى ذلك القروض الميسرة للدول الفقيرة. وهناك ستة صناديق وبنوك أخرى تقوم بنشاط مماثل فى المنطقة معظمها مؤسسات وطنية تابعة للدول ذات الدخل العالى. ومع ذلك فإن هذه المؤسسات لم يكن لها من التأثير فى التنمية الزراعية إلا أقل القليل. ففى خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥م قدمت هذه الصناديق مجتمعة بليون دولار أمريكى لأربع

عشرة دولة عربية على شكل قروض ميسرة. وهذا يعادل ٥٪ فقط من مبلغ عشرين بليون دولار كانت هذه الدول تخطط لتقديمه لهذا الغرض فى فترة السنوات الخمس نفسها.

- **المركز العربى لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة:** أنشئ مركز الأبحاث هذا لمعالجة مشاكل الأجزاء القاحلة والزراعة الجافة التى لا تعتمد على الرى فى المنطقة وإيجاد الحلول لها. ومايزال عطاء المركز وتأثيره دون ما هو مأمول.

- **الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية:** قامت بتأسيس هذه الهيئة ثلاث عشرة دولة عربية للاستثمار الزراعى فى السودان، نظراً لما يتوفر لدى السودان من إمكانات زراعية كبيرة. غير أن حجم الاستثمار الذى تم مايزال ضئيلاً. وتصادف شركات الهيئة مصاعب جمة تعمل الهيئة على تذليلها. وتم فى دول الساحل إنشاء هيئة إقليمية فرعية للعمل فى مجالات ترتيبات الأمن الغذائى وهى اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف فى منطقة الساحل. وهى تضم سبع دول إسلامية من مجموع الأعضاء وهى الثمانية. وهناك منظمات شبه إقليمية أخرى تضم عدداً كبيراً من الدول الإسلامية ومنها الاتحاد الاقتصادى لدول غرب إفريقيا والهيئة الحكومية الدولية للتنمية ومكافحة الجفاف.

لقد حاولت فى هذه المقدمة تجميع العناصر والقضايا المتصلة بهذا الموضوع. وكان هدفى هو تحديد أهم عناصر الأمن الغذائى والقضايا التى يبدو أن للدول المختلفة مصلحة مشتركة إزاءها.

ومن الضرورى لأية استراتيجية غذائية وطنية أو إقليمية أن تقوم على فهم العناصر الرئيسية التى تؤثر على ميزان العرض والطلب فى البلدان المعينة. لذا فهناك حاجة لوضع توقعات تستند إلى الدراسات الحديثة وتحليلاتها على مستوى كل دولة.

ومن المرجح أن تتضمن هذه العناصر والقضايا ما يلى:

أ- استراتيجيات الاستثمار الخاصة بزيادة الإنتاج الزراعى ولاسيما الموارد الغذائية.

ب- وضع التدابير الخاصة بتعزيز نظم التسويق بما فى ذلك سياسات تثبيت الأسعار.

ج- سياسات الاحتفاظ بمخزونات واحتياطات غذائية.

د- إنشاء نظم للمعلومات والإنذار المبكر.

هـ- تطوير شبكات النقل.

و- وضع برامج خاصة للوصول إلى الفئات المهددة.

١٦-كيفية إيجاد الحلول على مستوى الدول الإسلامية وتكاملها فى المجال الزراعى ومساندة البنوك الإسلامية للدول الإسلامية من أجل تطبيق المشاركات الزراعية:

على المستوى الدولى يمكن للدول الإسلامية أن تنفذ مجموعة من البرامج لإحياء التكامل الزراعى فيما بينها عن طريق رسم الخطط والسياسات، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات التى يمكن تنفيذها فى الدول الإسلامية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالدراسة محاولة لإحياء المشاركات الزراعية في الفقه الإسلامى، وتوحيد نظر البنوك الإسلامية في الدول الإسلامية إلى ضرورة تطبيق عقودات المشاركات الزراعية فى محاولة لإخراج الأمة الإسلامية ودولها من أزمتها الغذائية.

ولذا نبدأ الدراسة بالجانب الفقهى وهى عقودات المشاركات الزراعية وتعريفها وأحكامها وأدلتها وشروط صحتها، وتعقيب ذلك بالدراسة العملية لتطبيق عقود المشاركات الزراعية فى الدول الإسلامية.